



المرأة

افتتاح بطولة الرياضة المدرسية للبنات بحجة

حجة - مراد شلي

عنصرأ مهماً في المجتمع. معتبرا هذه البطولة اللبنة الأولى لدعم وتأهيل الفتاة وتنشيط الرياضة المدرسية. فيما أوضح مدير عام مكتب التربية المنظمة للفعالية الأخ على الأشول أن البطولة تستهدف (٧٠) مشاركة من طالبات عدد من مدارس المحافظة.. مبينا أن البطولة تشمل ألعاب « الكرة الطائرة، تنس الطاولة، الشطرنج».

أقيم أمس الأول السبت بقاعة ٢٢ مايو للاحتفالات بمحافظة حجة حفل افتتاح البطولة المدرسية للبنات بحضور أمين عام المجلس المحلي المحلي بالمحافظة الأستاذ أمين القديمي وعدد من مسؤولي المحافظة، حيث أكد الأخ فهد دهبوش وكيل المحافظة رئيس فرع المؤتمر أهمية الاهتمام بالجانب الرياضي المدرسي السنوي والنشاطات الفاعلة التي تهدف إشراك المرأة باعتبارها

مدرسون ومدرسات براتب 7 آلاف ريال



مدرسة: الخوف من البطالة تجعلنا براتب متدن

مدرسة: الخوف من البطالة تجعلنا براتب متدن

الشواوش: فرصة للتأهيل والتدريب وليس عملاً ثابتاً

الشواوش: فرصة للتأهيل والتدريب وليس عملاً ثابتاً

مدير التعليم الأهلي: إذا لم يدافع المعلمون والمعلمات عن حقوقهم فلا أحد سينصفهم

مدير التعليم الأهلي: إذا لم يدافع المعلمون والمعلمات عن حقوقهم فلا أحد سينصفهم

يُعد الاهتمام بالمعلمين والمعلمات والارتقاء بوضعهم المادي والمهني أساساً في تطوير النظام التعليمي والرقمي بالأجيال والنهوض بهم في شتى ميادين الحياة.. وكوّن التعليم الأهلي والخاص شريكاً للتعليم العام في هذه المهمة فلابد من أن تكون أوضاع المعلمين متوازنة ولكن للأسف نلاحظ أن هناك تدنياً كبيراً في مستوى المرتبات والأجور لدى العاملين في القطاع الخاص لأغلب المدارس الأهلية والخاصة بحيث لا تكفي لسد أبسط احتياجات الحياة للمدرسين.. والتي تعكس أوضاعهم الاستغلال والامتهان لكرامة الإنسان ومهنته خاصة إذا كان في مقام مدرس وتربوي.. فلماذا لا يُطبق القرار الوزاري الذي يقضي بتحديد الحد الأدنى للأجور بعشرين ألف ريال؟! ولماذا يخاف المعلمون والمعلمات في القطاع الخاص من الاعتراف بواقع الراتب المتدني الذي يتقاضونه، ألا تدل هذه الحالة على وحشية القمع في أعماق الإنسان وقهر الحاجة التي تفرض على المعلم أن يبتلع غضبه ويمضي ساكناً.. وهل من ضوابط ومعالجات تحميهم؟!.. حول هذه والمعاناة والقضية نستعرض بعض الآراء..

تحقيق/ هناء الوجيه

ضئيل، وأنا حقيقة أتعاطف مع من يعمل بهذه المبالغ الضئيلة في ظل مسؤوليته عن أسرة ومطلب والتزامات وأتساءل كيف يستطيع أن يعيش إنسان ولو لوحده بمرتب كهذا.

قرار وزاري

وفي ذات الإطار التقينا الأخ محمد علي مداعس مدير عام التعليم الأهلي والخاص بوزارة التربية والتعليم والذي بدأ حديثه بالشكر لصحيفة «الميثاق» على الاهتمام بالجانب التعليمي مؤكداً على أن متابعة مثل هذه القضايا عبر الصحف الرسمية أو الصحف المنصّفة

في البداية كانت مع الاخت كوكب قائد إحدى مدرسات القطاع الخاص والتي تحدثت قائلة: هناك العديد من المدرسات والمدرسين الذين يجدون في القطاع الخاص المخرج الوحيد لإيجاد عمل يساعدهم على ظروف الحياة من جانب ومن جانب آخر فإن الخريج يظل عاطلاً عن العمل لسنوات طويلة قد تجعله مدماً نفسياً وعائلة على الآخرين وبالتالي فيبعد التخرج يجدون حرجاً وصعوبة في طلب المصروف من الأهل وبذلك يحاولون بقدر الإمكان أن يجدوا منافذ للرزق يعتمدون من خلالها على أنفسهم وربما هذا هو أحد أسباب الرضى والسكوت على تدني الأجور مقابل استمرارهم في تلك الوظائف للعمل لساعات تفوق عمل زملائهم في المدارس الحكومية.. وتضيف: نحن لا نلوم المدرس الذي يقول إن راتبه عشرين ألفاً فما فوق في حين أنه يستلم أقل من ذلك بكثير، كون اعترافه بواقع راتبه قد يحرمه من الاستمرار في عمله في وقت هو في أشد الحاجة له.

عقود صورية

ويرى الاخ نجيب عبد الملك -مدرس في إحدى المدارس الأهلية- أنه من غير الإنصاف أن تظل كل المدارس الأهلية باعتماد رواتب متدنية، فبعضها تعطي فوق الثلاثين ألفاً ومنها من تعطي بالدولار ولكن ما لا يمكن إنكاره أن بعض المدارس تستغل حاجة المدرسين وتوقع معهم عقدين الأول بالراتب الحقيقي والأخر بالراتب الذي تعتمد المنطقة التعليمية بالإضافة إلى أن بعض مديري تلك المدارس يهددون العاملين لديها بالفصل في حالة تقديم أي شكوى.

تأهيل وتدريب

وفي ذات الشأن تحدثت الاخ منصور الشواوش -أحد أولياء الأمور قائلاً: أنا ابنتي تعمل في إحدى المدارس الخاصة وتستلم مبلغ اثني عشر ألف ريال شهرياً، وهذا مبلغ ضئيل مقارنة بالجهود التي تبذلها ولكني اعتبر ذلك العمل فرصة للتأهيل والتدريب واكتساب الخبرة إلى أن تتهيأ لها فرصة الحصول على وظيفة في القطاع الحكومي، أما إذا كانت هناك حاجة للعمل فهذا مبلغ

هذه الاختلالات، وربما يأتي دور الاعلام مسانداً لكسر حاجز الخوف لديهم وذلك من خلال نشر قرار مجلس الوزراء، وكذا القرار الوزاري الخاص بالتعليم الأهلي ونشر الوعي الحقوقي لدى المعلمين والمعلمات بما يكفل لهم أحقية المطالبة بحقوقهم..

الإزام المدارس

وكان نموذج السلطة المحلية والمسؤولة المباشرة عن تنفيذ القرارات التقنيا الأخت نجوى الحكمي -رئيس قسم التعليم الأهلي منطقتة معين- والتي تحدثت عن الأجور والمرتبات المعتمدة في المدارس الأهلية قائلة: بالنسبة لنا في المنطقة أنزلنا تعميماً بالحد الأدنى للأجور حسب ما نص عليه القرار الوزاري والزمن المدارس بتطبيقه وأصبح ذلك من الشروط الأساسية للموافقة على عقود المدرسين، ومع ذلك فهذا لا يعني عدم وجود أي اختلال في هذا الجانب ولكن كيف نستطيع معرفة مكان الخلل إذا لم يتعاون معنا المدرسون أنفسهم، فهم راضون بالوضع حين تقوم بالنزول الميداني ونسأل المدرسين والعاملين في عدد من المدارس يؤكدون على أن رواتبهم من العشرين فما فوق، وبالتالي لا يمكننا أن نتخذ أي إجراء ما لم تصل بنا شكاوى أو دليل رسمي يدل على عدم وجود الاختلال.. وأضافت: ادعو من خلال صحيفتكم كافة المتضررين في هذا الجانب بتقديم شكاوى وسوف نعمل على انصافهم وحمايتهم وأتمنى أن يكون لدى المعلمين والمعلمات الشجاعة الكافية والوعي بالحقوق والواجبات التي عليهم، فمن خاللهم وبهم يكون النجاح في العمل التربوي والتعليمي.

معالجات

وكاهتمام نقابة المهنة التعليمية والتربوية امانة العاصمة سألنا الاخ عادل الوهباني رئيس فرع النقابة سابقاً ومستشار وزارة التربية والتعليم عما إذا كانت هناك شكاوى رسمية حول هذا الشأن خلال فترة عمله في النقابة فأجاب: الشكاوى في هذا الجانب قليلة ونحن كانت ترسل البنا كنا نتبناها ونسعى إلى إيجاد معالجات مناسبة لها من خلال التواصل مع إدارة المدرسة أو الجهات المعنية وفي النهاية كان ينصف صاحب الشكاوى ويأخذ حقه دون أن يتضرر بالفصل من عمله، المشكلة ان الذين يطالبون بحقوقهم أقلية.. وأتمنى من الاخوة التربويين من مديريين وقائمين على المدارس الأهلية أن يكونوا أكثر حرصاً على الكوادر التعليمية العاملة لديهم، فمتى ما أعطى المعلم حقوقه كان أكثر قدرة على التميز والعطاء.

تبني موقف

من جانبها تقول الاخت عائشة الظفاري مسؤولة دائرة المرأة في النقابة العامة للمهن التربوية والتعليمية: لطالما سمعنا عن هذا التذمر من جراء الأجور الزهيدة مقارنة بالجهود الكبيرة التي يبذلها المعلمون في المدارس الأهلية والخاصة.. ونحن بهذا الحديث لا نحكم على كل المدارس بالاستغلال، فبعضها تتميز بالإدارة التربوية الجيدة والمدرسة لمنظومة العمل التربوي، فتجد القائمين عليها أكثر حرصاً على المعلمين والمعلمات، ومع ذلك نتحدث عن أولئك الذين يستغلون حاجة المخرجات التعليمية إلى الوظائف في ظل ظروف إما نفسية أو اقتصادية تجبرهم على الرضوخ والرضا بالقليل، ونحن في نقابة المهنة التعليمية -لأسف- لم نتلق أي شكوى في هذا الجانب نستطيع من خلاله أن نتبني موقفاً رغم أن المحيط الاجتماعي من خلالها أولياء الأمور والأمهات وبعض الأسر تعاني من هذا الوضع إلا أن انعدام الدلائل وخوف المعلمين في هذه المدارس من فقدان أعمالهم يجعلنا غير قادرين على عمل شيء.. واختتمت الظفاري حديثها بالتأكيد على الدور الاعلامي والتوعوي الذي يمكن أن يعكس أثره إيجابياً وينشر ثقافة الوعي الحقوقي لدى العاملين في ذلك القطاع.

والمحايدة في طرح الموضوع يكون له الأثر الإيجابي في معالجة الأخطاء وتصحيح الاختلالات.

وفي حديثه عن قضية تدني الأجور والمرتبات المتعلقة بالمدارس الأهلية والخاصة قال: هناك لائحة للأجور والمرتبات خاصة بالدولة وهي التي تتبع في إصدار القرارات وتنفيذها وفي ما يتعلق بالحد الأدنى للأجور والمرتبات الخاصة بالمدارس الأهلية هناك قرار وزاري ينص على أن لا يقل الحد الأدنى للأجور عن عشرين ألف ريال، ولكن -لأسف الشديد-

الاخوة التربويون هم من يذلون أنفسهم ويجعلون البعض يتعمد في استغلالهم لأنهم يحافظون على حقوقهم، فكم من المدرسين الذين تقابلهم أثناء النزول الميداني لا يمتلكون عقود عمل، ونحن نسألهم عنها يدعون أنها في المنزل كما أنهم يخافون الإقرار بواقع أجورهم فيدعون أنهم يستلمون العشرين والثلاثين في حين أن مرتباتهم ضئيلة، وأنا أعرف أحد الجيران الذي شكا في أن ابنته تعمل في إحدى المدارس الأهلية براتب سبعة آلاف ريال، يقوم بإضافة ثلاثة آلاف إليه ليفي أجرة البياص الذي يقوم بتوصيلها إلى المدرسة، ورغم هذه الشكاوى غير الرسمية التي سمعتها فتحن لا يمكننا اتخاذ أي إجراء طالما نتقصدنا الالة الرسمية كما أن المدرسين أنفسهم لا يعترفون بتلك الحقائق، مشيراً إلى أن هناك إجراءات مخولة للمناطق التعليمية وفي حالة عدم الانصاف يمكن اتخاذ الإجراءات مركزياً ولكن لابد من تعاون المعلمين والمعلمات أنفسهم، ففي حالة عدم وجود شكاوى ووقائع لا يمكن اتخاذ أي إجراء.

كسر حاجز الخوف

من جانبه يقول محمد خماس نائب مدير عام التعليم الأهلي والخاص: لابد أن يكسر المعلمون والمعلمات حاجز الخوف وينبغي أن تكون لهم كلمة موحدة في سرد الحقائق وتقديم الشكاوى في حال اكتشاف مثل

ضئيل، وأنا حقيقة أتعاطف مع من يعمل بهذه المبالغ الضئيلة في ظل مسؤوليته عن أسرة ومطلب والتزامات وأتساءل كيف يستطيع أن يعيش إنسان ولو لوحده بمرتب كهذا.

قرار وزاري

وفي ذات الإطار التقينا الأخ محمد علي مداعس مدير عام التعليم الأهلي والخاص بوزارة التربية والتعليم والذي بدأ حديثه بالشكر لصحيفة «الميثاق» على الاهتمام بالجانب التعليمي مؤكداً على أن متابعة مثل هذه القضايا عبر الصحف الرسمية أو الصحف المنصّفة

في البداية كانت مع الاخت كوكب قائد إحدى مدرسات القطاع الخاص والتي تحدثت قائلة: هناك العديد من المدرسات والمدرسين الذين يجدون في القطاع الخاص المخرج الوحيد لإيجاد عمل يساعدهم على ظروف الحياة من جانب ومن جانب آخر فإن الخريج يظل عاطلاً عن العمل لسنوات طويلة قد تجعله مدماً نفسياً وعائلة على الآخرين وبالتالي فيبعد التخرج يجدون حرجاً وصعوبة في طلب المصروف من الأهل وبذلك يحاولون بقدر الإمكان أن يجدوا منافذ للرزق يعتمدون من خلالها على أنفسهم وربما هذا هو أحد أسباب الرضى والسكوت على تدني الأجور مقابل استمرارهم في تلك الوظائف للعمل لساعات تفوق عمل زملائهم في المدارس الحكومية.. وتضيف: نحن لا نلوم المدرس الذي يقول إن راتبه عشرين ألفاً فما فوق في حين أنه يستلم أقل من ذلك بكثير، كون اعترافه بواقع راتبه قد يحرمه من الاستمرار في عمله في وقت هو في أشد الحاجة له.

عقود صورية

ويرى الاخ نجيب عبد الملك -مدرس في إحدى المدارس الأهلية- أنه من غير الإنصاف أن تظل كل المدارس الأهلية باعتماد رواتب متدنية، فبعضها تعطي فوق الثلاثين ألفاً ومنها من تعطي بالدولار ولكن ما لا يمكن إنكاره أن بعض المدارس تستغل حاجة المدرسين وتوقع معهم عقدين الأول بالراتب الحقيقي والأخر بالراتب الذي تعتمد المنطقة التعليمية بالإضافة إلى أن بعض مديري تلك المدارس يهددون العاملين لديها بالفصل في حالة تقديم أي شكوى.

تأهيل وتدريب

وفي ذات الشأن تحدثت الاخ منصور الشواوش -أحد أولياء الأمور قائلاً: أنا ابنتي تعمل في إحدى المدارس الخاصة وتستلم مبلغ اثني عشر ألف ريال شهرياً، وهذا مبلغ ضئيل مقارنة بالجهود التي تبذلها ولكني اعتبر ذلك العمل فرصة للتأهيل والتدريب واكتساب الخبرة إلى أن تتهيأ لها فرصة الحصول على وظيفة في القطاع الحكومي، أما إذا كانت هناك حاجة للعمل فهذا مبلغ

كرسي بعجل.. وبلاط

نعمت عيسى



من منا لا يعرف وسائل الرفاهية التي يستخدمها كل مدير أو مسؤول أو قيادي في حرم مكتبة.. وخصوصاً كرسي مكتبه «أبو عجل» الذي يرافقه طفلة دوامه المحد في العمل، ويؤانسه حين دورائه والتفاهة يميناً ويساراً، مبيتاً جزء من انتشغاله وتوتره أو اندماجه في العمل، والأصل عكس ذلك تماماً، بل هو سروره ومسرته كونه الأفضل بين الجميع.

أعرف بأن كلامي هذا ليس بجديد، ولكن الجديد أن هؤلاء المذكورين سلفاً نسوا أو تناسوا بأن تحت مقاعدهم المتحركة بلاط لا يرحم أحداً من الانزلاق والسقوط للوصول لأماكن ليس ببالهم وغير التي اعتادوها وربما يقول بهم الأمر أي لا لا يُحمد عقباه من مصرير.. تاركين بائز لا قهم خطوطاً متعرجة تتمثل بالاحقاد والمظالم والافتراءات التي مارسوها م سابقاً على من هم خارج حرم مكتبهم الموقر.

والأفضل بين المذكورين هو الذي نزع عجلات كرسيه المتحرك ونسب وثبتت في مكانه دون غرور أو تكبر أو إخفاء وجهه بنفس اتجاه دوران المعتاد وخصوصاً عند مقابلته لغير المرغوبين لديه أو المظلومين بسببه أو من تهافت إلى مسامحة معلومات عن شخص ذكره بغيبته أو سبه أو أنقص من قدره «وبرغم أن البيئة أساس المعلومة» لكننا نجدته يعلن حقه المزوم على هذا المظلوم بحجة أن لديه «أوسع أدون» صاغية للثقافات فقط والانباء التي على هواه ومهنتاه.. تاركاً متجاهلاً كلام الله العزيز القدير القائل: «إذا جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوماً بجهالة فتصيبوا على ما فعلتم نادمين» صدق الله العظيم.

وكون الندم أساس مصيرهم المحتوم، فلا تخفيهم القول إن هناك مصير لاحقاً يكمن في تاريخه وماضيه الذي تركه في مكتبه وفي وجوه موظفيه وبين مسافات سلام عمله الذي تشهد بفساده وظلمه وانتهاكه لحقوق غيره، كما هناك شواهد أخرى سيجملها معه وهي شهادة موظفيه وملازميه بأنه الأفضل لاستحقاق جائزة نوبل للسمع العالمي «مسععه»، والذي مكنته من دخول هذه الموسوعة ونيل شرف اسمها.

فأخر تمياتي لهكذا أناس يعقلون أمرهم ويحكمون عقلمهم ويستمعون لضميرهم إن كان معهم ضمير.. وتصبحني بأن يجاهدوا أنفسهم بالتغيير من أنفسهم ومن أفعالهم، وإن لم يستطيعوا العيش بهذا صورة فليتركوا أماكنهم قبل ما يسقطهم البلاط ويصبحوا بقايا فئات.

دورة لـ 22 متدربة في مجال التدبير المنزلي بسيئون

كتب/ عبد الباسط باصويطين

بدأت الاربعة بسيئون -محافظة حضرموت- دورة تدريبية في مجال التدبير المنزلي التي ينظمها مكتب وزارة التعليم الفني بالتعاون مع المركز الاجتماعي لتعليم المرأة والطفل وبمشاركة ٢٢ متدربة، حيث ستعملن على عدد من المهارات التي تمكنهن من الاستفادة من المنتجات الزراعية أثناء الموسم وتصنيعها بطرق حديثة كمصادر دخل إضافية تساعدهن على تحسين مستوى دخل أسرهن. وفي كلمة المشاركات التي ألقتها الاخت وفاء صالح، أفتت على الجهود الداعمة التي يبذلها مكتب وزارة التعليم الفني وإدارة المركز الاجتماعي لتنفيذها لهذه الدورة، متمنية تحقيق الاستفادة منها من أجل تحسين المستوى المعيشي لأسر المتدربات.

تراجع نسبة الأمية في اليمن



حققت اليمن تراجعاً طفيفاً في نسبة الأمية، حيث وصلت إلى ٤٥,٧٪ بالاستناد إلى التعداد السكاني الأخير، مقارنة بـ ٥٦,٥٪ وفقاً لتعداد عام ١٩٩٤م. وبحسب تقرير حديث عن برامج محو الأمية وتعليم الكبار فإن أعداد الأميين في الفئة العمرية الشطة من ١٠ - ٤٥ سنة سجلت نسبة ٣٥,٩٪ بحسب تعداد عام ٢٠٠٤م. وأشار إلى أن إجمالي الصفوف الدراسية في مراكز محو الأمية للعام الدراسي (٢٠٠٩ - ٢٠١٠م) بلغت (٧٢٥٩) فصلاً، منها (٤٦١٨) فصلاً للإناث والباقي للذكور، مقارنة بـ (٦٣٣٩) فصلاً في العام الدراسي (٢٠٠٨ - ٢٠٠٩م). وذكر التقرير وفقاً لموقع «الوطن» أن عدد الفصول في مرحلة المتابعة وصل خلال العام الدراسي المنصرم إلى (١٩٦٧) فصلاً.. وبلغ عدد الدارسين ١٥٧ ألفاً و٣٧٥ دارساً ودارسة.

التربية والتعليم.. إلى أين!!

التربية والتعليم هي الأساس الذي يفرس في نفوس أبنائنا الأخلاق الكريمة والقيم السامية والمبادئ الحميدة وحب الوطن والولاء الوطني وذلك من خلال ما يقدمه المعلمون في مدارسهم، وهذا يعتبر واجباً عليهم، ولكن لماذا لا يعطي هؤلاء المعلمون حقوقهم ولماذا يتم تجزئتهم؟!.. ذلك ما حدث في هذا العام، حيث قامت وزارة التربية والتعليم بشيء جديد لم نشهده من قبل، وذلك عندما قامت بصرف مستحقات المعلمين في تقدير الدرجات للشهادة الثانوية العامة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠م وذلك على النحو التالي:

- خصص ما يعادل ٣٠٠ دفتر على كل معلم «صحيح».
- صرف جزء من مستحقات المعلمين وتأخير جزء آخر بما يعادل ٤٠٪.
- تأخير صرف المستحقات التي اعتمدها ٨٠٪ حتى يوم العيد من شوال.
- ونحن نتساءل لماذا لم يتم احتساب أوراق الإجابة وفقاً لما صرح به وزارة التربية، وإذا لم تصرفها فمن المستفيد من ذلك وما مصير هذه المبالغ.. وعليه نطالب -نحن المعلمين- بالآتي:
- صرف الجزء المتبقي من مستحقات تقدير الدرجات والمعال ٤٠٪.
- تغيير آلية تقدير الدرجات حيث أنها قديمة، وتؤثر في كفاءة تقدير الدرجات.
- منح الإجازة السنوية لمقدي الدرجات حسب ما هو موجود في لائحة الوزارة.